

تقييم الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته في الجزائر خلال الفترة (2012-2018)

Evaluation of financial and administrative corruption and the mechanisms of combating it in Algeria (2012-2018).

د. عمامرة ياسمين¹ *، ط. رباب زارع²، ط. كشرود إيمان³

¹ جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، rabab.zaraa@gmail.com

³ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، kechroud.imene12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/01؛ تاريخ المراجعة: 2019/11/03؛ تاريخ النشر: 2021/01/23

ملخص: يهدف البحث الى محاولة تقييم وتشخيص ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر ومحاولة إيجاد واقتراح الحلول الجذرية من أجل مكافحته أو التقليل منه، باعتباره ظاهرة تنخر الاقتصاد الوطني وتحد من التنمية الاقتصادية وذلك بالرجوع لأهم مظاهره المنتشرة وكذا أسباب تفشيته وتأثيره على التنمية الاقتصادية الوطنية لمحاولة صياغة آليات مكافحته، والجزائر بوصفها إحدى الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق قد كانت ولا تزال تعاني لحد الآن من ويلات ظاهرة الفساد المالي والإداري التي أصبحت تنخر مداخل الدولة خاصة مع غياب المساءلة القانونية وعدم السيطرة على الفساد، في ظل عدم الاستقرار السياسي وعدم تفعيل الحكم الرشيد، وغياب التنظيم الإداري.

توصل البحث الى أن الجزائر تعاني من استفحال الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله وعلى جميع مستوياته، بسبب ضعف أجهزة الرقابة في أداء دورها أو ظهورها شكليا مع إهمال نتائجها، بالرغم من اتخاذ مختلف الإجراءات لمكافحته.

الكلمات المفتاح: فساد مالي، فساد اداري، شفافية، مكافحة الفساد.

تصنيف JEL: D73; L44

Abstract: The research aims to try to evaluate and diagnose the phenomenon of financial and administrative corruption in Algeria and try to find and suggest radical solutions in order to combat it or reduce it, as it is a phenomenon that is eating away at the national economy and limiting economic development by referring to its most widespread manifestations as well as the reasons for its spread and its impact on national economic development to try to formulate mechanisms to combat it And Algeria, as one of the countries that are in transition to a market economy, has been and continues to suffer from the scourge of the phenomenon of financial and administrative corruption that has become a nuisance for the state's revenues, especially with the absence of legal accountability and lack of control over Corruption, in light of political instability, lack of activation of good governance, and the absence of administrative organization

The research found that Algeria is suffering from the aggravation of financial and administrative corruption in all its forms and at all levels, due to the weakness of the oversight bodies in performing their role or appearing formally while neglecting its results, despite taking various measures to combat it.

Key words: financial corruption, administrative corruption, transparency, anti-corruption.

Jel Classification Codes: D73; L44

I- تمهيد :

يعد الفساد المالي والإداري في الوقت الحاضر بمظاهره المتعددة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة وأبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها. حيث أضحت الفساد ظاهرة كلية تتشابك فيها كل قطاعات المجتمع ومؤسساته، حيث يعتبر موضوع مكافحة الفساد من القضايا الأساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهتمة بمكافحة الظاهرة، إذ لا يمكن رصد معالم التنمية في أية دولة في ظل تنامي هذه الظاهرة، كما يفترض أن مكافحة هذه الظاهرة لا يقتصر على الأجهزة الرسمية فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى جهات غير رسمية، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، إذ تشير نتائج العديد من البحوث والدراسات في هذا المجال أن مكافحة الظاهرة لا يتوقف على حزمة من القوانين والتشريعات فحسب، وإنما تفعيل آليات الرقابة بكل أشكالها، السياسية والمدنية والمحاسبية والاقتصادية.

إشكالية البحث

وقد تمحور التساؤل الرئيسي لهذه الورقة البحثية حول:

كيف يمكن تقييم وتشخيص ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر؟ ما هي الآليات والإجراءات التي يجب اتخاذها للحد منه والتقليل ومن أثاره؟

التساؤلات الفرعية

وانطلاقاً من التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تم حصرها على النحو التالي:

- ما هي طبيعة المعايير والمؤشرات التي استندت إليها المنظمات الدولية المهتمة بتقييم الفساد؟
- ما هو واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر؟
- هل سياسة مكافحة الفساد المالي والإداري الممارسة من قبل الحكومة الجزائرية ساهمت في تضيق الظاهرة والتقليل من أثارها؟

الفرضيات

للإجابة التساؤل الرئيسي يمكن عرض مجموعة من الفرضيات والتي تم حصرها على النحو التالي:

- تعتبر المؤشرات التي استندت إليها المنظمات الدولية صالحة في تحديد حجم الفساد في كل الدول العربية ومنها الجزائر؛
- يمكن تحديد القياس الكمي لظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر؛
- تتبع الجزائر سياسات وآليات مكافحة جامدة ذات تأثير بطيء لم تساهم في تضيق ظاهرة الفساد في الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث بكونه يتناول موضوعاً من المواضيع الحساسة والمنتشرة في شتى دول العالم، حيث يساهم في لفت الانتباه لمخاطر الفساد المالي والإداري وأسباب انتشاره، وكذلك تشجيع المهتمين والدارسين والباحثين لدراسته ووضع الحلول المناسبة له، من خلال البحث عن سبل معالجة الآثار الناجمة عن الفساد بإيجاد أساليب ووسائل للحد من انتشاره والقضاء عليه.

أهداف البحث

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- التعرف على واقع انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر؛
- التعرف على أسباب انتشار الفساد المالي والإداري؛
- معرفة الوسائل والآليات المتبعة للحد من أخطار الفساد المالي والإداري في الجزائر.

منهج البحث

لقد تم الاعتماد في تحليل هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات المشكلة لموضوع الدراسة، وتحليلها وفرز مكوناتها ثم تفسير نتائجها، حيث حاولنا الاستعانة ببعض البحوث العلمية المحكمة والدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع، مع إضفاء طابع التحليل النقدي لبعض الأداءات والإجراءات المطبقة في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر كيف ما كان مصدرها.

الدراسات السابقة

- فضيلة بوطورة، نوفل سمالي، تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحة، مجلة **Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal**، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، العدد 01، المجلد 2019.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر، مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنه رغم مجهودات الجزائر وإجراءاتها التشريعية والإصلاحية المصاحبة لمكافحة الفساد وخاصة إصدار القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لم ترقى مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر إلى الوضع الجيد لمكافحة الفساد، وقد اتفقت هذه الدراسة مع موضوع هذا المقال في جانب الفساد الإداري في الجزائر واختلف هذا الموضوع عنها في التركيز على الفساد المالي الي جانب الفساد الإداري باعتبارها توأمة تنخر الاقتصاد الجزائري ووجب تحليلها والوقوف على مختلف الآليات والإجراءات التي يمكن تطبيقها للحد من الفساد أو حتى التقليل منه.

- عباس حميد التميمي، تأثير الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية بالدول النامية، الملتقى الدولي الثالث حول آليات الحكومة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، جامعة عمان، الأردن، 2015.

هدفت هذه الدراسة الى محاولة معرفة تأثير كل من الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك من خلال عرض مختلف الهيئات الدولية المكلفة بوضع وقياس مؤشرات الفساد العالمي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية باعتبارها من أكثر الدول التي تعاني من الفساد في اقتصاداتها، وتوصلت الى عدة نتائج أهمها أن محدودية وتجميد التنمية الاقتصادية في الدول النامية ترجع في الأساس الى ارتفاع درجات الفساد وخاصة على المستوى العالمي إضافة الى تموقعها في أولى مراتب الفساد علميا، وقد اتفق هذا المقال مع هذه الدراسة في متغير الفساد المالي والإداري وتميز هذا المقال بالاعتصار على دراسة واقع الفساد المالي والإداري

في الجزائر فقط من بين الدول النامية، مع محالة عرض لآليات مكافحته والتقليل منه على الأقل في المستقبل القريب، خاصة مع تغير الجانب السياسي الوطني وتفعيل المساءلة القانونية ومحاربة الفساد والمفسدين في الاقتصاد الوطني.

هيكل وتقسيمات البحث

بالاعتماد على المنهجية المتبعة والأهداف المتوخاة من البحث، تم تقسيمه كما يلي:

أولاً: الدراسة النظرية؛

ثانياً: الدراسة الميدانية؛

ثالثاً: مناقشة النتائج.

1.I- مدخل للفساد المالي والإداري:

1-1.I- مفهوم الفساد:

لقد أعطيت للفساد بشكل عام عدة تعاريف حيث يتمثل الفساد في التركيز أثناء الممارسات على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية وإهمال الجوانب الأخرى، كعدم الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية المنظمة لتحصيل المال وكيفية تنميته وإنفاقه وكذلك عدم أداء الحقوق الواجبة في المال وإساءة التصرف في التعامل بما يضر بمصالح النظام الاقتصادي السليم من جوهره الذي يقوم عليه، ويفرغ مساره التطبيقي من وسائله المشروعة التي تكفل له الوجود الحقيقي والأداء المنشود (بن عزوز محمد، 2016، ص: 208)¹

وحسب صندوق النقد الدولي (FMI) يعرف الفساد بأنه: "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة من ذات علاقة بالآخرين" (عماد صلاح، 2013، ص: 32).²

وقد عرف على أنه: "التغيير غير المرغوب فيه في المعاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الذي يمثل تفويضاً للثقة العامة أو خرقاً للقوانين والسياسات والإجراءات التي توضع موضع التنفيذ للمصالح العام، لغرض تحقيق المنافع الشخصية على حساب المجتمع، وذلك بإعطاء أو أخذ الرشاوي أو الامتيازات، وذلك بإساءة استعمال السلطة والنفوذ في المؤسسات الرسمية" (عباس حميد التميمي، 2015، ص: 05)³

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الفساد هو سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسياً وإدارياً والانحراف عن القيم الاجتماعية والأعراف السائدة وإشباع الأطماع المالية، وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة والحصول على منافع غير مشروطة.

ويتضمن مصطلح الفساد محاور عديدة أبرزها (عماد الشيخ داود، 2004، ص: 138)⁴:

- **الفساد السياسي:** ويقصد به فساد الحكام، رجال الأحزاب السياسية، أعضاء الحكومة، أعضاء البرلمان، أعضاء المجالس الشعبية والمحلية والمشتغلون بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية، وهذا من خلال مخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسة السياسية) في الدولة.

- **الفساد الإداري:** يقصد به إساءة استعمال السلطة الحكومية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة من خلال مخالفة ما تنص عليه القواعد أو القوانين أو التشريعات أو اللوائح الحاكمة للعمل الحكومي.

- **الفساد المالي:** يقصد به الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً)، ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

- **الفساد التجاري:** ويقصد به السلوك الإجرامي المتعلق بعمليات الشراء والبيع محليا أو دوليا بهدف الحصول على أرباح كبيرة دون وجه حق، كبيع سلع مخالفة للمواصفات القياسية أو سلع منتهية الصلاحية.
 - **الفساد الاجتماعي:** كبروز شبكات تجارة الرقيق أو تجارة الأطفال أو استغلال الأطفال في الأعمال اللاأخلاقية وغيرها.
- وسيتم التركيز في بحثنا هذا على الفساد الإداري والمالي.

I.1-2- مظاهر الفساد المالي والإداري

- يمكن تحديد مظاهر الفساد المالي والإداري في وقتنا الحاضر فيما يلي (عبد الستار ناصر السوداني، www.alsabaah.com)⁵:
- **عدم احترام وقت العمل:** ينظر الموظف الحكومي دائما إلى كم قضى من الساعات في العمل وكم بقي له الوقت حتى يعود إلى البيت، بغض النظر عما قدمه من إنتاج أو عمل مما يترتب عليه انخفاض في الإنتاج وتدهور في مستوى الخدمة العامة؛
 - **امتناع الموظف عن تنفيذ العمل المطلوب منه:** مبررا ذلك بانخفاض الأجور والرواتب، حيث أنها لا تتناسب مع المجهود اللازم لإنجاز الأعمال المطلوبة منه؛
 - **التراخي:** ويعني التباطؤ في إنجاز المهام الموكلة للموظف، سواء كان ذلك لغرض الحصول على رشوة أو غياب الضمير المهني؛
 - **عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء:** وتظهر هذه العدوانية غالبا نتيجة لبعض التصرفات السلبية للرؤساء مع الموظفين، مثل حرمان الموظف من الترقية، أو المكافأة التشجيعية، أو الحوافز؛
 - **السلبية:** ويقصد بها جنوح الموظف إلى عدم إبداء الرأي، واللامبالاة، وعدم ارتباطه بالعمل والإدارة؛
 - **عدم تحمل المسؤولية:** فقد يلجأ الموظف إلى تجنب المسؤولية تحريا من الإمضاءات والتوقعات، أو نتيجة للتفسير الضيق للقوانين والقواعد، فيبعد نفسه عن تحمل مسؤولية أي اجتهاد؛
 - **إفشاء أسرار العمل:** حيث يتم إفشاء أسرار المنظمة سواء من قبل الأفراد العاملين بها أو عمالها. كأن يطلع الموظف المختص العمال على التقرير السري الخاص بهم، أو يصرح برقم حساب أو مدخرات أحد العملاء؛
 - **عدم المحافظة على كرامة الوظيفة:** وذلك بارتكاب فعل مناقض للخلق، كارتكاب الموظف لفعل فاضح محل الحياء في أماكن العمل، أو سوء معاملة الجمهور، أو طلب الموظف للهدايا والعمولات؛
 - **جمع الموظف بين الوظيفة وبين أعمال أخرى:** وذلك بأن يقوم الموظف بالعمل في أماكن أخرى بدون إذن الإدارة؛
 - **التزوير:** ويكون في محررات رسمية من طرف موظف عام أثناء تأدية وظيفته. والمحررات الرسمية قد تكون قرارات تشريعية أو قرارات إدارية أو قرارات مالية. ويمثل التزوير في المحررات الرسمية اعتداء غير مباشر على سلطة الدولة والإدارة التي تستخدم هذا النوع من المحررات؛
 - **غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية:** كإحالة عطاءات بطرق غير شرعية على شركات ذات علاقة بالمسؤولين، أو إحالة العطاءات الحكومية على شركات معينة دون إتباع الإجراءات القانونية المطلوبة؛
 - **المحسوبية:** تعني الخروج على القوانين واللوائح والتعليمات التي تحكم أجهزة الإدارة العامة في مجال التعيينات والترقيات والتنقلات وتحديد الأجور والمرتبات والبدلات وحركات النذب والإعارة؛
 - **الوساطة:** ويلجأ الموظف الإداري للوساطة في حالة النذب أو النقل أو الترقية أو العلاوة أو إرضاء رئيسه في العمل. أما المواطن فيستخدم الوساطة سواء كانت معاملات مع الإدارة مشروعة أو غير مشروعة، وذلك لأسباب كثيرة؛

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون؛
- مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها في المنظمة؛
- مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية؛
- الرشوة: وهي دفع مبلغ من المال نقداً أو عينا لقاء تيسير أمر أو معاملة قانونية أو غير قانونية لدى موظف عام؛
- نهب المال العام: أي استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق، أو تمرير السلع عبر السوق السوداء، كتهريب الثروة النفطية؛
- تبذير المال العام: من خلال منح تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص أو شركات بدون وجه حق، بهدف استرضاء بعض الشخصيات في المجتمع، أو تحقيق مصالح متبادلة.

I.1-3- أسباب الفساد المالي والإداري

هناك جملة من الأسباب المتنوعة التي تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري في المجتمع من أهمها (فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، 2019، ص: 04)⁶:

- وجود مفاهيم متساهمة مع الفساد والمفسدين في الجهاز الإداري للدولة، وعدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب في ممارسة الوظيفة العامة، الأمر الذي يشجع الفساد على التماذي والانتشار أفقياً وعمودياً؛
- غياب الشفافية وضعف أداء وفعالية أجهزة الرقابة الداخلية في مؤسسات الجهاز الإداري للدولة؛
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وانخفاض مستوى المعيشة يدفع البعض نحو البحث عن مصادر إضافية؛
- الجهل بالكثير من الإجراءات والحقوق والنظم الإدارية لدى شريحة واسعة من المواطنين، مما أفضى إلى توسع رقعة الفساد الإداري تحديداً، إلى المستوى الذي أضحي فيه الانتفاع من الوظيفة العامة مرادفاً للحقوق المصاحبة لهذه الوظيفة؛
- ضعف دور وسائل الإعلام الرسمية وتركيزها على الخطط والاستراتيجيات والخطاب الحكومي الرسمي دون الخوض في مناقشة قضايا الشأن العام وفي مقدمتها الكشف عن قضايا الفساد والعبث بالمال العام.

I.1-4- تأثيرات الفساد المالي والإداري في التنمية

- إن للفساد الإداري تأثيراً كبيراً في التنمية بكل أبعادها، وفيما يلي أهم هذه التأثيرات (بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص: 213)⁷:
- خفض معدلات الاستثمار من خلال انتشار إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، وعدم ضمان حقوق الملكية في الدولة، مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب (استثمار منخفض يعني نمواً منخفضاً)؛
- تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول إلى تلك الأسواق، وينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر أعلى مقابل جودة أقل؛
- عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة من خلال سن القوانين لمساعدة المرشحين بدلاً من المواطنين ككل، ولا تتم مساندة البيروقراطيين عن أدائهم الوظيفي، مما يشجع على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوي.

- خفض التوظيف بوضع العراقيل أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة، وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال، ودفع الأعمال إلى القطاع غير الرسمي، والتقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص؛
- تزايد الفقر وإثراء القلة على حساب الكثرة مما يساعد على تعميق الفجوة بينهما وتصبح الخدمات العامة خاضعة للبيع والشراء مما يؤدي إلى خلق حالة من التمييز والطبقية داخل المجتمع.
- تفاقم وعجز الموازنة العامة وتقليل الإيرادات العامة بمقارنة بالنفقات العامة من خلال التهرب الضريبي غير المشروع أو الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة.
- سوء توزيع الموارد بتدري حالة توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع.
- عدم الاستقرار السياسي في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ما أخلت بما يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة.

2.I- الجهات الدولية المسؤولة والمؤشرات المطبقة في محاربة الفساد في العالم

2.I-1- المؤسسات الدولية الفاعلة في محاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي

تتمثل المؤسسات الفاعلة عالميا في محاربة الفساد المالي والإداري فيما يلي (نور عبد الباسط، 2014، ص: 55):⁸

1_ البنك الدولي: مؤسسة عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية، حيث تهتم أيضا بمعايير الشفافية وأداء الحكومات والحد من الفساد، عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد، إذ تقدم سنويا تقريرا عن الدول التي ينتشر فيها الفساد وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر مسوحات استطلاع رأي، وبيانات لتقصي الحقائق.

2_ منظمة الشفافية الدولية: هي مؤسسة عالمية غير حكومية مقرها في لندن، تأسست سنة 1993 من قبل المدعو " بيتراجيت "، هدفها هو العمل على مكافحة الفساد والحد منه خلال وضع التشريعات والإجراءات، ويتمثل سلوكها في العلانية والتصريح للبيانات والأرقام والإحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات، والإنفاق الحكومي من خلال وسائل الإعلام، والوسائل الرقابية الأخرى، والمسائلة، الأمر الذي يتيح للمجتمع معرفة مجريات الأمور التي لا بد أن تعلن أمام القضاء والإعلام، كما تملك هذه المنظمة فروعاً في أكثر من 100 دولة، وتعد الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد الفرع الوطني لهذه المنظمة.

2.I-2- المؤشرات الدولية القائمة على قياس الفساد

أنظمة محاربة الفساد متعددة ومتنوعة، تعتمد مؤشرات ومعايير كثيرة ترصد وتجمع نتائجها عن طريق مسوحات واستطلاعات رأي متخصصة توفرها مؤسسات مختلفة ومستقلة تضم 13 مؤسسة، والجدول الموالي يوضح أهم هذه المؤشرات.

الجدول (01): أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية

اسم المؤشر	المفهوم	الجهة التي صدر منها المؤشر
مؤشر حكم القانون	يقيس مدى الثقة والتقييد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
مؤشر ضبط الفساد	يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد	يقيس مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، هو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات قامت بها 14 هيئة مستقلة حسنة السمعة، علما أن إدراج دولة ضمن قائمة الفساد يتطلب ذلك 3 مسوحات	البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية
مؤشر حق التعبير والمساءلة	يقيس الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحرية المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتعبير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات	البنك الدولي
مؤشر فعالية الحكومة	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: نوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات، ونوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة	البنك الدولي
مؤشر نوعية التنظيم والضبط	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: حدوث سياسات غير ودية حيال السوق، مثل التحكم في الأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع	البنك الدولي
مؤشر الاستقرار السياسي	يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، نزاع مسلح، انقلاب عسكري، تهديد إرهابي	البنك الدولي

المصدر: فريد خليل الجاعوني، دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص 34.

يلاحظ من الجدول أنه بالرغم من وجود العديد من المؤشرات الفاعلة التي تعمل على قياس الفساد في العالم، إلا أن مؤشر ضبط الفساد، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر حق التعبير والمساءلة هي المؤشرات الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم، كما أن ظاهرة الفساد في الوطن العربي مرتبطة أساسا بمكونات الحكم السائد (جمهوري، ملكي، عسكري) وامتداداته لسنوات طويلة، والتي تولد مخاطر اجتماعية نتيجة التوزيع غير العادل للثروة والحكم السائد والذي تكاد تكون فيه حرية التعبير والتصويت شبه معدومة، ويغلب عليها التزوير والتلاعب.

II - الطريقة والأدوات:**II -1- الفساد المالي والإداري في الجزائر**

لقد أولت الجزائر أهمية قصوى من أجل محاربة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003، والمتعلقة بمكافحة الفساد حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أبريل 2004، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، نظرا للآثار السلبية التي تسببها الظاهرة وتأثيرها السلبي على التنمية بمختلف مجالاتها.

II -1-1- المؤسسات المخولة لمحاربة الفساد المالي والإداري في الجزائر

لقد حاولت الجزائر تفعيل دور مؤسساتها القانونية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل محاربة الفساد بكل أشكاله، وذلك بعد مصادقتها على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد، حيث نصبت بالإضافة إلى المجالس (البرلمان بشقيه) والهيئات الوطنية المنصوص عليها دستوريا، هيئات وطنية منها: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ومجلس المحاسبة الذي خول له الدستور صلاحيات واسعة ودقيقة تمكنه من تقديم تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية، نخص تسيير المال العام وطرق إنفاقه، وكذا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان حيث كشفت العديد من التقارير حقائق مروعة تؤكد تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر، كما يوجد أيضا إلى جانب هذه الهيئات مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في حقول عديدة منها الاقتصادي، كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمطالب بتقديم تقريره السنوي يضع فيه الحكومة أمام مسؤوليتها، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية منها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك ... إلخ من الهيئات (فريد خليل الجاعوني، 2009، ص: 39) ⁹.

II-1-2- الفساد في الجزائر من خلال أهم المؤشرات

المؤشرات الدولية المعمول بها في تفسير ظاهرة الفساد عديدة، منها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ومؤشر ضبط الفساد الصادر عن البنك الدولي، وهي مؤشرات متفق حولها من قبل العديد من المخابر والمنظمات، خصوصا تلك التي تعمل في الحقل الاقتصادي والتسيير الإداري، حيث يشير الجدول أدناه إلى ترتيب الدول المغاربية منها الجزائر، تونس، المغرب، والدرجة الممنوحة لها حيث أن الدرجة 0 تعني فساد أكبر والدرجة 100 تعني فساد أقل.

الجدول (02): نتائج مؤشر مدركات الفساد في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول المغاربية للفترة 2018/2012

الدول العربية	2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الجزائر	105	34	100	36	100	36	88	36	108	34	112	33	105	35
المغرب	88	37	80	37	80	39	88	36	90	37	74	42	73	43
تونس	75	41	79	41	79	40	76	38	75	41	81	40	73	43

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على:

- بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص 216.
- مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016، نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد في العامين 2015 و 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، 25 يناير 2017، ص: 04.
- مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016، الدول العربية، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، 16 مارس 2018، ص: 02.
- مؤشرات مدركات الفساد 2018، مدركات مستوى الفساد في القطاع العام في 180 دولة/إقليميا في العالم، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية-الاتلاف العالمي ضد الفساد-فيفري 2019، ص ص: 02-03.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر مدركات الفساد أقل من 40%، حيث حصلت على درجات متفاوتة بين 33 إلى 36 درجة من أصل 100 في الفترة 2012 - 2018، وبترتيب بين (88 إلى 112) عالميا بالمقارنة مع دول الجوار خلال نفس الفترة والتي قدرت في تونس بين 38 إلى 41 درجة وبترتيب بين (73 إلى 79) عالميا، والمغرب بين 36 إلى 43 درجة وبترتيب بين (73 إلى 90) عالميا، وهو ما يعني أن ظاهرة الفساد في تونس والمغرب بالمقارنة مع الجزائر عالية جدا، وأن الآليات القانونية والإجرائية على الرغم من كثافتها إلا أن فاعليتها ضعيفة، وهي نتائج تبين ضعف المؤسسات الدستورية وعلى رأسها القضاء غير المستقل.

وهذا الاتجاه التصاعدي في تطور بؤر الفساد في الجزائر تترجمه جملة من المؤشرات يعرضها الجدول (03).

يلاحظ من الجدول (03) ما يلي:

- مؤشر فعالية الحكومة:

هذا المؤشر يقيس مصداقية الحكومة والتزامها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نوعيتها وتنفيذها على أرض الواقع، وكذا الليونة في ممارسة الإجراءات المتصلة بحرية الاستثمار، حقوق الملكية، حرية العمل، حرية السياسة الضريبية، إدارة الانفاق الحكومي، إلى آخره من المعايير، حيث يظهر من خلال الجدول أن هناك مجهودات تبذل من أجل الرفع من هذا المؤشر، وهو ما تبينه سنوات 2005 إلى غاية 2010، حيث ارتفع المؤشر في المتوسط إلى 35.21، وهو ما يعبر عن حالة مستقلة إلا أن النتائج المحققة بالمقارنة مع حجم الإنفاق العام بدءا من برنامج دعم النمو 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تعد ضعيفة وذلك نتيجة لحجم الفساد الذي انتشر بشكل ملحوظ، إذ قدرت تكاليف المشاريع في البنى التحتية بين 5 و 10 أضعافها، وهو ما حمل الحكومة أعباء هي في غنى عنها، وذلك نتيجة تفشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب، وسيادة العلاقات الشخصية وغياب الكفاءة، وهو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة، لتتخفف النسبة إلى 30.46 خلال سنة 2016.

- مؤشر ضبط الفساد:

قيس هذا المؤشر بعض إدراكات الفساد منها تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، والفساد بين المسؤولين والحكوميين، حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تحسن في المؤشر خلال سنة 2005، حيث وصل المؤشر إلى 41.5، ولكن في السنوات التي تليها حدث وأن تراجع المؤشر إلى مستويات أقل من 40 درجة، حيث حاول الحفاظ على شيء من الاستقرار من خلال تفعيل عمليات المتابعة الميدانية عبر إصدار حزمة من القوانين والإجراءات المتصلة بها للحد من ظاهرة الفساد تمثلت في إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، والإجراءات المتصلة به الردعية منها والقانونية، وعليه مادام المؤشر لم يتعدى الـ 50 درجة فإن ضبط الفساد وإدراك مكانه تبقى من الصعوبة في الحد منه، من منطلق أن قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2013 لم تتعدى 2.5 درجة من أصل 10 درجات، وأن ترتيب الجزائر تعدت الـ 120 درجة من أصل 142 دولة معنية بهذا المؤشر، وهو ما يعني تحيين معايير الشفافية والديمقراطية من أجل ضبط ظاهرة الفساد، لتستقر النسبة عند 36.81 خلال سنة 2016.

- إبداء الرأي والمسائلة:

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذا المؤشر لم يتجاوز نسبة الـ 30% خلال الفترة 2000 - 2015، مما يعني أنه لم تبذل مساعي في مجال تحسين المسائلة وحرية الرأي، على الرغم من وجود بعض التحسن في سنتي 2004 و 2005، حيث تبين النسب المدونة بعد هذه الفترة هبوط في مستوى المؤشر مما يعني أن هناك تضيق في مجال حرية التعبير وتكوين جمعيات وحرية الإعلام والمشاركة في الحياة السياسية، ويبين من جهة أخرى أن الظاهر في إبداء الرأي والمسائلة في الجزائر يعبر عن جوانب سطحية ليس إلا، وهو ما يعكس الأداء الضعيف للحكومة من خلال مؤشر الديمقراطية، والذي لا يتجاوز 2.21 درجة من أصل 10 درجات، وتقريبا نفس الشيء بالنسبة للمشاركة السياسية، والتي لم تعد تتجاوز 2.7 درجة خلال الفترة 2010 - 2015، وهو ما جعل الجزائر تصنف في المراتب الأخيرة ضمن الـ 35 دولة الأخيرة من أصل 167 دولة بسبب التضييقات الممارسة في حق حرية التعبير، وهو ما يجعل حجم الفساد يتعاظم بشكل تدريجي، حيث لوحظ ثبات نسبي في هذا المؤشر خلال الفترة (2012-2016) وقدرت النسبة بين (22.12 الى 23) الأمر الذي يفسر تجاهل جانب التعبير والمسائلة القانونية لقضايا الفساد في الجزائر.

- نوعية التنظيم والإجراءات:

هذا المؤشر يسمح بقياس الإدراكات الحسية لمدى حدوث سياسة غير ودية حيال السوق، حيث يشير هذا المؤشر أن الإجراءات المتعلقة بالأعمال التجارية وتنظيم السوق الجزائرية بقي ضعيفا طوال الفترة، بدءا من سنة 2009 إلى غاية 2015، حيث حقق المؤشر درجات في مستويات دنيا بين 10.5 درجة من أصل 100 درجة، علما أن هذه النتائج تؤكدتها تقارير مناخ الأعمال في الجزائر، منها الإجراءات المتصلة بإنشاء المشروع وكذا التراخيص الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال والخصوصية، والنقص الفادح في الحصول على المعلومات وهي الضبابية التي مكنت الفساد من السيطرة على عملية التنظيم والإجراءات المتصلة بها، بالشكل الذي يسمح بعدم استقرار منظومة القوانين، وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 136 من أصل 183 دولة ضمن هذا المؤشر في سنة 2013، كما لوحظ انخفاض نسبة هذا المؤشر خاصة خلال الفترة (2010-2016) حيث قدرت بين (8.83 الى 11.5) الأمر الذي يفسر تدني نوعية وإجراءات التنظيم المالي والإداري في الاقتصاد الجزائري.

- مؤشر الاستقرار السياسي:

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن هذا المؤشر لم يعرف تحسنا إلا في سنة 2005، حيث وصل المؤشر قيمة 20.7 من أصل 100، وهو مؤشر ضعيف، لا يدل على تحسين الأوضاع في المجالات المتصلة بتنظيم المؤسسات وممارسة مهامها، والسبب يعود إلى عدم وجود استقلالية بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية، وهو ما جعل نسبة الامتناع عن التصويت تتجاوز الـ 60% في تشريعات 2007 إلى غاية 2011، رغم حالات الانفتاح التي تحاول من خلالها الهيئة التنفيذية تقديم انطباع حول نزاهة الاستحقاقات، وهو ما تفنده المنظمة العالمية للنزاهة في تقاريرها السنوية حول الجزائر، وهي عناصر مكنت المال الفاسد من إضعاف الهيئة القضائية وتقوية الهيئة التنفيذية، إضافة

الى تسجيل انخفاض مستمر في مؤشر الاستقرار السياسي خاصة خلال الفترة (2009 الى 2016) بسبب تكرار نفس العهديات الرئاسية واستمرار نفس الهيئات السياسية في ممارسة مهامها/ الأمر الذي شجع على استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية، حيث قدرت نسبة هذا المؤشر خلال هذه الفترة بين (10 الى 13.5).

الجدول (03): مؤشرات الفساد المالي والإداري في الجزائر للفترة 2000-2016

المؤشر	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000
مؤشر فعالية الحكومة	30.46	31	32	31.6	34	34.6	38.8	35.9	32	30.1	35.6	39	35.1	30.2	30.7	14.1
مؤشر ضبط الفساد	36.81	37.5	38	38.8	38.3	36.5	37.1	34.5	34.5	36.4	37.6	41.5	28.3	30.2	21.5	14.1
إبداء الرأي والمسائلة	22.12	23	22.5	22.7	22.3	18.3	18	17.1	19.7	19.7	22.1	26.4	24.5	17.3	17.3	13
نوعية التنظيم والإجراءات	8.83	10	11.5	11.5	9.1	10	10.5	13.4	21.8	27.2	29.9	38.2	29.9	29.9	28.9	23
مؤشر الاستقرار السياسي	12.36	13.5	13	12.8	10	10.4	11.3	13.3	14.8	14.4	15.9	20.7	10.6	5.3	6.7	9.1

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على:

- تقرير منظمة الشفافية الدولية على الموقع <https://www.transparency.org> /أطلع عليه يوم 29 / 03 / 2018 على الساعة 19:23.

- معطيات البنك الدولي على الرابط التشعبي: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports>

II -2- آليات مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر:

إن علاج هذه المشكلة يكمن في وجوب انتقاء القادة على أساس الكفاءة والخبرة والدراية في مجال الإدارة لا على أساس الإعجاب والمحابة، يجب على السلطات العليا أن تؤمن إيمانا كاملا أن نجاح الإدارة يكمن في حسن اختيار القادة على أساس الكفاءة، لذلك ندعو السلطات العليا إلى وجوب وضع بعض الحلول والمعالجات الضرورية للحد من هذه الظاهرة والاستفادة منها قدر الإمكان والخروج بنتائج إيجابية بناءة تساهم في تقدم المجتمع وبالتالي تسريع عملية التنمية بجوانبها المختلفة. وينبغي على الموظف العام القيام بوظيفته مراعيًا ما تستجوبه هذه الوظيفة من واجبات ومن بينها ما يلي:

II -2-1- الاسترشاد بالمصلحة العامة:

يجب على الموظف العام أن يستوحي في تصرفاته المصلحة العامة دون سواها ومبتعدا عن تحقيق مآربه الشخصية أو تفضيل مصلحة خاصة على مصلحة عامة، وفي سبيل ذلك يجب عليه ان يرفض المحسوبية والتدخلات والوساطة وان يمتنع عن التغيب عن العمل أو التأخر عن مواعده وأن يحافظ على الأموال والممتلكات العامة ويحميها من الضياع أو التلف أو سوء الاستغلال وغير ذلك مما تفتضيه المصلحة العامة.

II -2-2- تطبيق القوانين واللوائح النافذة:

يعتبر الموظف العام بمثابة الأداة البشرية لدى السلطة التنفيذية لتنفيذ القوانين واللوائح فعليه أن يسهر على تطبيق القوانين والأنظمة السارية المفعول دون تجاوز أو إهمال أو مخالفة، لأن الموظف مسؤول عن احترام مبدأ المشروعية فلا يحق له أن يتخذ أي قرار أو تدبير أو

موقف لا يستند على أساس قانوني، فلا يجوز له أن يتجاوز صلاحيات غيره من الموظفين أو السلطات الأخرى أو أن يخالف القواعد والأصول التي سنّها المشرع سواء كانت شكلية أم موضوعية.

II-2-3- عدم الانحراف في استعمال السلطة:

يقصد بالانحراف في استعمال السلطة استعمال الموظف لسلطته التقديرية لتحقيق غرض غير معترف له به، فمن المعروف أن للموظف السلطة التقديرية في اتخاذ القرارات الإدارية التي يراها مناسبة في إطار ممارسته لمهامه، إلا أن ممارسة السلطة التقديرية في إطار القيام بمهده المهام يجب أن يراعي فيها الشكل الذي فرضه القانون.

رابعاً: المحافظة على المال العام

أي المحافظة على الأموال الخاصة التي تمتلكها الوحدة الإدارية التي يعمل بها الموظف العام، أن عليه الالتزام بالأمانة والحرص عند استعمال هذه الممتلكات أو إنفاق الأموال باسم الوحدة الإدارية، ومن ثم لا يجوز استغلال الأموال التي تكون تحت تصرف الموظف العام بحكم وظيفته في غير الغرض المخصص لها، كأن يستولي عليها لنفسه أو استغلالها لحسابه، أو الإهمال في المحافظة عليها وعدم صيانتها وبالتالي تعريضها للهلاك أو الضرر بسوء استخدامها.

خامساً: تفعيل دور الدولة في تحفيز الموظفين

على أجهزة الدولة ألا تقف موقف المتفرج السلبي تجاه الفساد المالي والإداري الذي من بين أهم أسبابه عدم أداء مهام الموظفين على أكمل وجه، بل عليها أن تقيم معادلة بين المرتبات من ناحية وأعباء المعيشة من ناحية أخرى. ولا يكون ذلك إلا بالارتقاء بمستوى الأجور والاهتمام بمنح الحوافز للمخلصين في العمل. فيشعر الموظف بالارتياح والطمأنينة فلا يعيش حالة الضيق النفسي وحالات الإحباط التي قد تؤدي بالموظف في الغالب إلى طلب الحاجة من الجمهور في صورة إكرامية أو هدية.

III- النتائج ومناقشتها:

ان مكافحة الفساد المالي والإداري لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكلتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها.

وتعتبر الرشوة واستغلال النفوذ والغش والتهرب الضريبي، واستغلال النفوذ إحدى الأدوات الأساسية للفساد في الجزائر باعتبار أن القرب من مراكز القرار السياسي يمثل سلطة ريعية يبحث عنها الكل، حيث أنه يسهل الحصول على تراخيص التصدير والاستيراد والحصول على العقارات والقروض المصرفية، ... وتمتد أنشطة الفساد المالي إلى المخدرات، والجريمة المنظمة، والتجارة غير المشروعة للأسلحة، والفساد السياسي، تبييض الأموال، الاختلاس، الاتجار بالأعضاء البشرية، ويعتبر هذا جزء من كل الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بطابعه الإداري غير الشفاف، والذي أصبح يسمى " باقتصاد التشبب"، والسبب يعود إلى استفحال ظاهرة الفساد في الإدارة وتسيير الشأن العام والدلائل تؤكد أن اعتماد الشفافية والمساءلة والحرية في التعبير وتنظيم المؤسسات القانونية، وشفافية تنظيم المجتمع المدني في تسيير الشأن العام، عناصر تساهم في الحد من ظاهرة الفساد، وإعادة بناء الدولة.

ثمة أساليب لمكافحة الفساد المالي تقوم بها الجهات المختصة من أمنية ومصرفية إلا أن الفاسدين يحاولون ابتكار أساليب ووسائل جديدة الأمر الذي يتطلب تحديث المستمر للوسائل، كما أن وسائل وأساليب مكافحة الفساد المالي والإداري تمر بعقبات وصعوبات قانونية أو مصرفية أو إدارية يتعين أخذها.

لذا يجب على الجزائر تشريع قانون وطني صارم لمكافحة الفساد المالي والإداري، يتضمن عقوبة المصادرة الكاملة للمال القدر وأدواته كما ينص على عقوبات جزائية صارمة توقع على الفاعلين والمتعاونين، ويتعين أن يتضمن التشريع تعريفاً واضحاً ودقيقاً لمصطلح الفساد المالي، كما من الضرورة إنشاء جهة مركزية للرقابة على التحويلات البرقية والمعاملات التي تبلغ قيمتها حد معين.

إضافة الى إحداث جهاز رقابي على كل الهيئات المالية والمصرفية تابع مباشرة للهيئات العليا للدولة، مهمته المتابعة والمراقبة المستمرة ولكل الوظائف الحيوية في الهيئات المالية والبنكية ومتابعة ومراقبة نشاط كل الإطارات وعمال البنوك التجارية، وإصلاح أجهزتها الإدارية والمالية والمصرفية.

كما يجب أن تضع الدول باتفاقات فيما بينها ضوابط وشروط لتحويل الأموال أو تغيير النشاط إذا كان الأمر يتعلق بمبالغ طائلة تنتقل بين المؤسسات المالية، وضرورة وضع تشريع عربي قومي لمحاربة الفساد المالي يضع الخطوط العريضة للجوانب التي يمكن القيام بها من خلال التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعية والأجهزة الأمنية.

IV- الخلاصة:

إن الفساد مهما تعددت مفاهيمه وأشكاله فهو يعرف بأنه نقل ما هو ملما هو ملكية عامة إلى ملكية خاصة دون وجه حق وبشكل غير مشروع من خلال العبث بمالية الدولة، ويعني في النهاية إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة، وتعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان لما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة اعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

اختبار صحة الفرضيات:

- تبرز صحة الفرضية الأولى حيث اتضح خلال البحث أن هناك جملة من المؤشرات التي تترجم بؤر الفساد في الجزائر من بينها مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر ضبط الفساد، مؤشر إبداء الرأي والمسائلة وغيرها والتي تهدف جميعها إلى قياس إدراكات الفساد بكل أشكالها من أجل معرفة السبيل للحد من هذه الظاهرة.

- من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الجزائر في حالة تقدم مستمر في استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري، وهذا ما عكسته النتائج الواضحة في التراجع في مستويات التنمية والمخاطر المالية التي تهدد البلاد من كل اتجاه، وتفشي مظاهر المحسوبية والرشوة في المعاملات الإدارية، وبالتالي يمكن قياس الفساد المالي والإداري في الجزائر كمياً من خلال مدركات مؤشرات الفساد، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث.

- تبرز صحة الفرضية الثالثة إذ اتضح خلال البحث أن الجزائر تبذل جهود حثيثة من أجل مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري، لكن هذه الجهود لم تصل بعد إلى المستوى الذي يساهم فعلياً في القضاء على الظاهرة، فقد بقت هذه الجهود باطلة المفعول نظراً لوجود قوى وضغوطات سياسية وغيرها تتحكم في المصير الاقتصادي للبلاد.

نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الورقة البحثية ما يلي:

- عندما يصبح الفساد جزءاً من ثقافة المجتمع يصعب علاجه، فطالما أن الفاسد لا يرى عيباً في فساده ويد القضاء لا تطال الفاسدين، والفرد صامت أمام مظاهر الفساد التي يعيشها يومياً، فإن الفساد لن ينتج إلا مزيداً من الفساد؛
- الفساد المالي والإداري يساهم في تشجيع ثقافة الاتكال والاستهلاك دون حدود على حساب اضعاف روح المبادرة والابتكار؛
- الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تكديس الثروات بأيدي أصحاب النفوذ والسلطة على حساب تهميش بقية أفراد المجتمع؛
- تعرف الجزائر استفحال الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله وعلى جميع مستوياته؛

- ضعف الرقابة في الجزائر (أجهزة وأداء ودور) أو ظهورها شكليا مع إهمال نتائجها؛
- إن أسباب الفساد المالي والإداري في الجزائر متأصلة الجذور وهي ظاهرة ليست آنية ولها تراكمات عبر عقود من الزمن، وإن التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة.

التوصيات والاقتراحات

إن استئصال داء الفساد الذي بات ينخر جسد الدولة الجزائرية يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية لمكافحته كما يستلزم وضع استراتيجية إصلاح شاملة تتضمن:

- تحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي وتوفير الحياة الكريمة لأبناء المجتمع؛
- تشكيل لجنة عليا مستقلة تماما لمكافحة الفساد، تمتلك صلاحيات قانونية كافية وراعية تقوم بتقديم تقاريرها إلى أعلى سلطة وبصورة مباشرة وليس من خلال أية جهة أخرى تشريعية كانت أم تنفيذية؛
- تقوية أنظمة المسائلة والشفافية داخل المجتمع؛
- نشر سياسات وبرامج أجهزة الدولة ونتائج أعمالها بصورة شفافة أمام الجمهور؛
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد؛
- العمل على إيجاد صيغة قانونية تنص صراحة على منح عفو من العقوبة، أو مكافأة مالية لمن يبلغ عن حدوث صفقة فاسدة أو أعمال محضرة في أية مؤسسة حكومية.

افاق الدراسة

لإثراء موضوع البحث يمكن تقديم عدة أفاق يمكن دراستها ومن أهمها ما يلي:

- الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- التحول من الفساد المالي الى الفساد الأخلاقي في المؤسسات العمومية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني؛
- دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات الجزائرية؛
- تحليل علاقة الفساد المالي والإداري في المؤسسات المالية الجزائرية واشكالية الرقابة عليها.

الاحالات والمراجع

- 1 بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص: 208.
- 2 عماد صلاح، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2013، ص: 32.
- 3 عباس حميد التميمي، تأثير الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية بالدول النامية، الملتقى الدولي الثالث حول آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، جامعة عمان، الأردن، 2015، ص: 05.
- 4 عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2004، ص: 138.
- 5 عبد الستار ناصر السوداني، مفهوم الفساد ومظاهره، على الموقع: <http://www.alsabaah.com/paper.php?source> : أطلع عليه يوم 27 / 03 / 2018 على الساعة 14:05 .
- 6 فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، العدد 01، المجلد 2019، ص: 04.
- 7 بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص: 213.
- 8 نور عبد الباسط، الفساد وآثاره على الاقتصاد العام، دار وائل الأردن، 2014، الطبعة الأولى، ص: 55.
- 9 فريد خليل الجاعوني، دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص: 39.
- 10 مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016، نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد في العامين 2015 و 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، 25 يناير 2017، ص: 04.
- 11 مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016، الدول العربية، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، 16 مارس 2018، ص: 02.
- 12 مؤشرات مدركات الفساد 2018، مدركات مستوى الفساد في القطاع العام في 180 دولة/إقليمًا في العالم، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية-الاتلاف العالمي ضد الفساد-فيفري 2019، ص: 02-03.
- 13 معطيات البنك الدولي على الرابط التشعبي: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports>

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عمامرة ياسمينية، رباب زارع، كشرود ايمان (2021)، تقييم الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته في الجزائر خلال الفترة (2012-2018)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06(العدد 01)، الجزائر: جامعة الوادي، الجزائر ص.ص 141-155.

